

فقه القرآن

[237] لا بالشمس. فان كان مع الانسان مال تام النصاب وحال عليه الحول يجب فيه الزكاة وحد حول الحول فيها أنه إذا استهل هلال الشهر الثاني عشر. والاثمان والانعام لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول. فأما الغلات فوقت الزكاة فيها حين حصولها بعد الحصاد والجذاذ، وتفصيل ذلك أن وقت وجوب الزكاة في الغلات إذا كانت حبوباً إذا اشتدت، وفي الثمار إذا بدأ صلاحها. وعلى الامام أن يبعث سعاته لحفظها في الاحتياط عليها، كما فعل رسول الله ﷺ بخيبر. ووقت الاخراج إذا ديس الحب ونقى وصفى، وفي الثمر إذا جفت وشمست والمراعى في النصاب مجففاً مشمساً. وقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) عن ابن عباس الزكاة العشر أو نصف العشر، وعن الصادق عليه السلام مما تنشر مما يعطى المساكين الضغث بعد الضغث والجفنة بعد الجفنة (1). وعن السدي الآية منسوخة بفرض العشر ونصف العشر، لان الزكاة لا تخرج يوم الحصاد، ولان هذه الآية مكية وفرض الزكاة نزل بالمدينة، ولما روي ان الزكاة نسخت كل صدقة. وقال الرمانى: هذا غلط، لان يوم حصاده ظرف لحقه وليس بطرف الايتاء المأمور به. وقوله (ولا تسرفوا) نهى عن وضع الزكاة في غير أهله، وان من اعطى زكاة ماله الفاسق والفاجر فقد أسرف ووجب عليه الاعادة. قال النبي صلى الله عليه وآله (المعتدي في الصدقة كما نعهها) (2). والاسراف مجاوزة حد الحق، وهو يكون

(1) تفسير البرهان 1 / 556. (2) المعجم

المفهرس لالفاظ الحديث 4 / 158. (*)